مميزات نظريات التحليل المؤسسي:

تُعاني النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة ثلاث مآخذ رئيسية، الأول هو أنها غير احتكاكية فهي تفترض أن الأسواق تعمل بطريقة مُتقنة تتصف بالكمال، دون تكريس أية موارد لجعلها تعمل وتؤدي وظيفتها بطريقة تفيد أنه لا يوجد أي نوع من الحكومة أو المؤسسات.

أما الثاني فهو أنها جامدة بطبيعتها، أي تفتقر إلى الحركية، فهي تهتم بأداء اقتصاد ما في مرحلة معينة من الزمان، وبناء على ذلك، فإن مضامين السياسات التي تشتق منها تكون حاسمة ونهائية لكل التغيرات التي سوف تُنتج عنها. لكننا نعيش في عالم ديناميكي متحرك يكتنفه التغيير المستمر، يتأثر بعامل الوقت والطريقة التي يتعلم بوساطتها الإنسان، إضافة إلى فهم واستيعاب التاريخ، فالماضي التاريخي هو الذي يحدد الحاضر والمستقبل.

أما الثالث فهو يفترض أن علم الاقتصاد عالم يمثل كل المكونات ومنفتح على كل الاحتمالات أو ما يطلق عليه مصطلح الصفة التمثيلية، فالعالم التمثيلي المنفتح على كل الاحتمالات هو العالم الذي يوجد فيه بنية أساسية ثابتة، وهو الاقتصاد في هذه الحالة بالذات.

هذا لا يعني أن النظرية الكلاسيكية الحديثة غير مجدية، لكن يعني أن لابد من مواصلة تعديل نظريتنا وفهمنا للعالم، فالكثير من المشاكل التي نتعامل معها في عالمنا المعاصر هي مشكلات جديدة لم يسبق لها مثيل، ولا تستند إلى أي أساس تاريخي.

ولتجاوز هذه المشاكل التي طرحت يرى رواد التيار المؤسساتي الاستعانة بالمؤسسات في المأخذ الأول، أي عندما تكون النظرية غير احتكاكية. وفي حالة المأخذ الثاني أي عندما تكون النظرية استاتيكة، ينبغي الأخذ في الاعتبار عنصر الوقت والطريقة التي يتعلّم بواسطتها الإنسان بمرور الزمان. أما في حالة المأخذ الثالث، أي عند إمكانية اعتبار

النظرية تمثيلية ومفتوحة على كل الاحتمالات، فهنا يتوجب الاهتمام بالتغيير الأساسي مع مرور الوقت.

إن التحليل المؤسسي يضم مجموعة من النظريات التي ستعمل على مواجهة المشكلات، والذي يُعنى مباشرة بنوع المؤسسات وأنظمة المعتقدات التي يتوجب فهمها قبل التمكن من تحقيق النجاح.

فعملية فهم الطريقة التي يتبعها الاقتصاد في العمل، تتطلب فهم التفاعل البشري وقياس تكاليفه .وهذا يعني فهم وقياس كلفة المعاملات وكلفة إنفاذ العقود، سواء كان ذلك في الأسواق الرأسمالية أو في أسواق المنتجات أو في الأنظمة السياسية. فبعدم القيام بعملية القياس، لن تُفهم المعوقات الأساسية التي تعترض سبيل تحمل تكاليف منخفضة في تنفيذ المعاملات. فعند الوصول إلى قياس تكاليف المعاملات، فإننا نبدأ الفهم الدقيق للأسباب التي تجعلنا نجد مؤسسات تفتقر إلى الكمال والدقة والكفاءة، وعند القيام بإجراء قياسات كلفة المعاملات، فهنا ستُفهم الكيفية التي يعمل من خلالها الاقتصاد